التبعات الناجمة عن التغيير المناخي وأثرها على قواعد المسؤولية الدولية دراسة تطبيقية في العراق

م.م نبأ ساهي جيجان
كلية القانون_ جامعة واسط

البريد الإلكتروني Email : nabaa211@uowasit.edu.iq

الكلمات المفتاحية: التغيير المناخي، المسؤولية الدولية، القانون الدولي، العراق .

كيفية اقتباس البحث
جيجان ، نبأ ساهي، التبعات الناجمة عن التغيير المناخي وأثرها على قواعد المسؤولية الدولية دراسة تطبيقية في العراق، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

"The Repercussions of Climate Change and Their Impact on the Rules of International Responsibility: An Applied Study in Iraq"

Nabaa Sahi Jijan
College of Law, University of Wasit

Keywords : Climate Change, International Responsibility, International Law, Iraq

How To Cite This Article
Jijan, Nabaa Sahi," The Repercussions of Climate Change and Their Impact on the Rules of International Responsibility: An Applied Study in Iraq", Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2025,Volume:15,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This research focuses on the repercussions of climate change and its impact on international liability rules, highlighting the Iraqi experience as a practical example. The research addresses the environmental, economic, and social damage resulting from climate change, as well as Iraq's commitment to international standards for environmental protection and reducing harmful emissions. Climate change is one of the most prominent environmental challenges that directly impacts climatic, social, and economic conditions in Iraq. Climate change is defined as the continuous change in climate patterns over long periods of time, primarily due to human activities that lead to increased greenhouse gases. Scientific interest in this phenomenon began in the nineteenth century,

and international liability represents one of the most important legal mechanisms ensuring environmental protection from pollution and deterioration resulting from climate change. The burden of this responsibility falls on the state or entity that caused the environmental damage, as international rules oblige it to redress and compensate for the damage, whenever a direct causal relationship between the harmful act and the resulting damage is proven. After delving into the study of "The Consequences of Climate Change and Their Impact on the Rules of International Responsibility: An Applied Study in Iraq," it becomes clear that climate change is no longer just an environmental issue, but has become a challenge that affects the sovereignty of states and their political, economic, and social stability. The study also reviews the legal challenges facing the application of the principles of international responsibility in this area, and concludes by presenting a set of findings and recommendations that take into account the specificity of the Iraqi situation.

الملخص:

يركز هذا البحث على التداعيات التي يسببها التغير المناخي وتأثيرها على قواعد المسؤولية الدولية، مع تسليط الضوء على التجربة العراقية كمثال تطبيقي. يتناول البحث الأضرار البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن التغيرات المناخية، بالإضافة إلى مدى التزام العراق بالمعايير الدولية الخاصة بحماية البيئة والحد من الانبعاثات الضارة. اذ يشكل التغير المناخي من أبرز التحديات البيئية التي تؤثر بشكل مباشر على الظروف المناخية والاجتماعية والاقتصادية في العراق. يعرّف التغير المناخي على أنه التغير المستمر في الأنماط المناخية على مدى فترات زمنية طويلة، ويعود بشكل رئيسي إلى الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى زيادة غازات الاحتباس الحراري. بدأ الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة منذ القرن التاسع عشر ، وتمثل المسؤولية الدولية إحدى أهم الآليات القانونية التي تضمن حماية البيئة من التلوث والتدهور الناتج عن التغير المناخي. ويقع عبء هذه المسؤولية على الدولة أو الجهة المتسببة في الضرر البيئي، إذ تلزمها القواعد الدولية بجبر الضرر والتعويض عنه، متى ثبت وجود علاقة سببية مباشرة بين الفعل الضار والضرر الناتج عنه، بعد التعمق في دراسة "التبعات الناجمة عن التغيير المناخي وأثرها على قواعد المسؤولية الدولية: دراسة تطبيقية في العراق"، يتضح أن التغير المناخي لم يعد مجرد قضية بيئية، بل أصبح تحديًا يمس سيادة الدول واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما يستعرض البحث التحديات القانونية التي تواجه تطبيق مبادئ

المسؤولية الدولية في هذا المجال، ويختتم بتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات التي تراعي خصوصية الوضع العراقي.

المقدمة:

تشكل التغيرات المناخية المتسارعة تحدياً متزايداً أمام الدول والمجتمع الدولي، خصوصاً فيما يتعلق بالالتزامات البيئية والمسؤولية عن الأضرار الناتجة عنها. يُعد العراق من الدول التي تتعرض لتأثيرات شديدة جراء هذه التغيرات، مثل الجفاف والتصحر ونقص الموارد المائية، مما يبرز أهمية دراسة مسؤولية الدولة العراقية ضمن هذا السياق. ويهدف هذا البحث إلى تحليل أبعاد التغير المناخي وآثاره على قواعد المسؤولية الدولية، مع التركيز على التطبيق العملي في العراق.

إشكالية البحث:

يواجه العراق تحديات بيئية متفاقمة ناجمة عن التغير المناخي، مما يجعله من بين الدول الأكثر تأثراً على المستوى العالمي. وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن أسباب هذا التأثير الكبير، وسبل مواجهة المخاطر المناخية، وكذلك إمكان توظيف الجهود الدولية لتطوير استراتيجية وطنية فعالة لمواجهة هذه التحديات.

فرضية البحث:

يفترض البحث أن التغير المناخي ألحق أضراراً بيئية واقتصادية جسيمة بالعراق، وأن قلة الالتزام بالقواعد الدولية المتعلقة بحماية البيئة ساهمت في تفاقم هذه الأوضاع، مما يبرز الحاجة لتعزيز تطبيق مبادئ المسؤولية الدولية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة تداعيات التغير المناخي على العراق، مع تقييم مدى تطبيق قواعد المسؤولية الدولية في مواجهة هذه التداعيات.

المبحث الأول

التغيير المناخي وتأثيراته في العراق

يشكل التغير المناخي من أبرز التحديات البيئية التي تؤثر بشكل مباشر على الظروف المناخية والاجتماعية والاقتصادية في العراق. يعرّف التغير المناخي على أنه التغير المستمر في الأنماط المناخية على مدى فترات زمنية طويلة، ويعود بشكل رئيسي إلى الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى زيادة غازات الاحتباس الحراري. بدأ الاهتمام العلمي بهذه الظاهرة منذ القرن التاسع

عشر، لكنه لم يتحول إلى قضية بيئية وسياسية مهمة إلا مع تصاعد تأثيراتها السلبية خلال القرن العشرين، خاصة بعد تزايد النشاط الصناعي. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، أصبح التغير المناخي محورًا رئيسيًا في الجهود الدولية للتنمية المستدامة، إذ دعا المجتمع الدولي إلى التعاون من أجل مواجهة آثاره، كما تجسد ذلك في المؤتمرات العالمية للمناخ التي أكدت على ضرورة مواجهة التحديات البيئية الناجمة عن هذا التغير[١].

المطلب الاول

الاطار المفاهيمي للتغيير المناخي

أصبح مصطلح "التغير المناخي" واسع الانتشار، يُستخدم للإشارة إلى التحولات طويلة الأمد في أنماط المناخ، مثل ارتفاع درجات الحرارة وتغير معدلات هطول الأمطار، والتي تحدث نتيجة لتراكم الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي [٢]،وتجدر الإشارة إلى أن التغير المناخي ليس ظاهرة جديدة على كوكب الأرض، إذ شهدت الأرض تحولات مناخية طبيعية عبر تاريخها، لكن ما يُثير القلق اليوم هو تسارع هذه التغيرات بفعل تدخل الإنسان[٣].

وقد عرّفت الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي هذه الظاهرة بأنها "تغير يُعزى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى النشاط البشري الذي يؤدي إلى تغيير في تركيبة الغلاف الجوي العالمي، ويضاف إلى التغيرات الطبيعية في المناخ التي تحدث خلال فترات زمنية متقاربه.

تُعرّف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي التغير المناخي بأنه: "تغير في حالة المناخ يمكن رصده إحصائيًا، من خلال تغيّر متوسطات الطقس أو تقلب خصائصه، ويستمر لفترة زمنية طويلة نسبيًا، غالبًا ما تمتد لعقود أو أكثر.[٤]

ويُشير هذا التعريف إلى أن التغير المناخي لا يُقاس بالتغيرات القصيرة أو الموسمية، بل يُعتمد في رصده على التحولات طويلة الأمد في عناصر المناخ، كالحرارة، والأمطار، والرطوبة، وغيرها، وذلك عبر أدوات تحليل علمية دقيقة، تُميز الأدبيات العلمية بين التغير المناخي الطبيعي والتغير الناتج عن النشاط البشري.

يُعزى التغير الطبيعي إلى عدد من العوامل الجيولوجية والفيزيائية التي تؤثر في توازن النظام المناخي، ومن أبرزها[٥]:

أ- الأسباب الطبيعية

١. **الثورات البركانية**، والتي تؤدي إلى إطلاق كميات هائلة من الغازات الدفيئة والغبار البركاني إلى الغلاف الجوي، مما يؤثر على توازن الإشعاع الشمسي.

٢. **العواصف الترابية**، خصوصًا في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي وشحّ الأمطار، ما يسهم في تغيرات مناخية محلية وإقليمية.

٣. **البقع الشمسية**، وهي ظاهرة تتكرر كل أحد عشر عامًا تقريبًا، وتؤثر في شدة الإشعاع الشمسي نتيجة اضطراب المجال المغناطيسي للشمس.

٤. **الأشعة الكونية الناتجة عن انفجارات النجوم**، والتي تصطدم بالغلاف الجوي العلوي للأرض وقد تؤدي إلى تغيرات في مكونات الغلاف الجوي.

٥. **العمليات التكتونية**، مثل حركة الصفائح القارية (زحزحة القارات)، والتي تساهم في إعادة تشكيل توزيع اليابسة والبحار وبالتالي التأثير على المناخ العالمي.

٦. **التغيرات الفلكية**، وتشمل تغير شكل مدار الأرض حول الشمس، وتبدل زاوية ميلان محورها، وكذلك تغيّر اتجاه هذا الميلان. وتُعرف هذه العوامل مجتمعة باسم "دورات ميلانكوفيتش"، وهي تؤثر في كمية الإشعاع الشمسي التي تصل إلى سطح الأرض، وبالتالي تلعب دورًا في التغيرات المناخية على مدى زمني طويل.

ب_ النشاط البشري:

رغم أن التغير المناخي قد يحدث نتيجة عوامل طبيعية كما أُشير سابقًا، إلا أن النشاط البشري أصبح العامل الأهم في تسارع هذه الظاهرة، خاصة خلال العقود الأخيرة. إذ يرى العديد من العلماء أن التغيرات المناخية الحالية تعود بدرجة كبيرة إلى الأنشطة البشرية، مثل استخدام الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة، وقطع الغابات وحرقها، والممارسات الزراعية غير المستدامة، والتوسع الصناعي، مما يؤدي إلى إطلاق كميات كبيرة من غازات الاحتباس الحراري، التي تتسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض[٦].

وتشير اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام ١٩٩٢ إلى أن هذا التغير يرجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يُحدث تبدلاً في تركيب الغلاف الجوي. كما أظهرت الدراسات العلمية الحديثة أن الإنسان هو العامل الرئيس في ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الظواهر المناخية المتطرفة.

إذ تشير تغير المناخ إلى التحولات طويلة الأمد في عناصر المناخ، خاصة في درجات الحرارة وأنماط الطقس. لقد شهد مناخ الأرض تغيرات طبيعية تاريخية بفعل عوامل مثل التغير في مدار الأرض، النشاط البركاني، أو توزيع الكتل القارية. ويُعرف هذا النوع بـ"التغير المناخي

الطبيعي المنشأ". أما التغير المناخي الراهن، فقد ثبت علميًا أنه ناتج بدرجة كبيرة عن النشاط البشري، وخاصة منذ القرن التاسع عشر، نتيجة انبعاث الغازات الدفيئة.

وقد أدى هذا التغير إلى ظواهر مناخية شديدة، كالجفاف والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي وازدياد المخاطر الصحية، وهي آثار طالت العراق تحديدًا، بينما شهدت مناطق أخرى تغيرات نحو البرودة وغزارة الأمطار وحدوث الفيضانات، رغم أن هذا النوع أقل انتشارًا عالميًا[٧].

المطلب الثاني

أثر التغير المناخي على العراق

يُعد العراق من الدول الأكثر هشاشة للتغيرات المناخية في الشرق الأوسط، حيث تظهر ظواهر مثل ارتفاع درجات الحرارة، تناقص الأمطار، الجفاف، التصحر، وزيادة غاز ثاني أكسيد الكربون. هذه الظواهر أثرت سلباً على صحة الإنسان والقطاعات الحيوية مثل المياه والزراعة والأمن الغذائي، مما زاد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وأعاق التنمية ومكافحة الفقر.

يمتاز العراق بمناخ شبه قاري مداري، ويشهد تبايناً مناخياً بين صحراء قاحلة في الغرب والجنوب الغربي، وسهوب شبه قاحلة في الوسط، ومناخ البحر الأبيض المتوسط الرطب في الشمال. خلال العقود الأخيرة، انخفضت الأمطار وارتفعت درجات الحرارة، مما أدى إلى فيضانات وجفاف وفقدان أراضي زراعية. يخسر العراق سنوياً نحو ١٠٠ ألف دونم زراعي بسبب التصحر، رغم وجود ٤٤ مليون دونم صالحة للزراعة، لا يستغل منها إلا حوالي ٥٠% [٨].

العوامل المؤثرة تشمل:

- **آثار الحروب والعقوبات الاقتصادية التي أثرت على البيئة والاقتصاد.**
- **ضعف التنسيق بين المؤسسات بسبب غياب التخطيط البيئي الشامل.**
- **تدني الوعي البيئي وارتباط الأزمات البيئية بالقضايا الاجتماعية والأمنية.**
- **قصور السياسات البيئية وعدم تكاملها مع التنمية المستدامة.**

ارتفعت درجات الحرارة منذ خمسينيات القرن الماضي بمعدل ٠.٧ درجة مئوية، ومتوقع زيادتها بين ٢ و٣ درجات خلال القرن الحالي، مما يقلص الأراضي الزراعية ويخفض إنتاج المحاصيل والدخل القومي، ويهدد الأمن الغذائي. قلصت وزارة الزراعة المساحات المزروعة بنحو ٥٠% بسبب نقص المياه وملوحتها، مما أثر سلباً على حياة المزارعين[٩]، إما تأثير السياسة المائية لدول الجوار اذ يقع العراق في منطقة جافة، ويواجه خطر الأمن المائي بسبب غياب

اتفاقيات ملزمة مع دول المنبع. تقلل سياسات بعض الدول من تدفق نهري دجلة والفرات، ما يزيد شح المياه وتصحر الأراضي، ويؤدي إلى فجوة في استخدامات المياه في القطاعات المختلفة.

المبحث الثاني

المسؤولية الدولية والاثار القانونية المتعلقة بالتغيير المناخي

تمثل المسؤولية الدولية إحدى أهم الآليات القانونية التي تضمن حماية البيئة من التلوث والتدهور الناتج عن التغير المناخي. ويقع عبء هذه المسؤولية على الدولة أو الجهة المتسببة في الضرر البيئي، إذ تلزمها القواعد الدولية بجبر الضرر والتعويض عنه، متى ثبت وجود علاقة سببية مباشرة بين الفعل الضار والضرر الناتج عنه.

المطلب الأول

المسؤولية الدولية لظاهرة التغيير المناخي

وقد تطور مفهوم المسؤولية الدولية عبر مراحل متعددة؛ فبعد أن كان يستند إلى نظرية الخطأ كشرط أساسي لتحقق المسؤولية، بات اليوم يستند إلى أسس حديثة كفكرة العمل غير المشروع ونظرية المخاطر، ما يعكس نضوج قواعد القانون الدولي في هذا السياق، وتقوم المسؤولية الدولية في جوهرها على قاعدة قانونية مفادها أن لكل التزام دولي طرف ملزم، وإذا أخلّ بهذا الالتزام، ترتبت عليه تبعات قانونية. ويشمل ذلك، في حالة الأضرار البيئية، إصلاح الأثر السلبي وإعادة الوضع إلى ما كان عليه إن أمكن، أو تقديم التعويض المناسب[١٠].

أما تعريف المسؤولية الدولية، فقد تعددت صوره في الفقه القانوني، لكنها تدور حول فكرة قانونية تلزم الدولة أو الكيان الدولي الذي ارتكب فعلاً غير مشروع بموجب القانون الدولي، بتحمل النتائج المترتبة عليه. ويُنظر إليها بوصفها علاقة قانونية ناشئة عن الإخلال بالتزامات دولية، تُحتّم على الطرف المخالف جبر الضرر الواقع على الطرف المتضرر.

وبذلك، فإن المسؤولية الدولية في مجال التغير المناخي تُعد أداة حيوية لضمان احترام الدول للالتزامات البيئية العالمية، لا سيما في مواجهة التحديات الناجمة عن الانبعاثات الكربونية، وندرة الموارد، وتدهور التنوع البيولوجي، وذلك للحفاظ على السلم والاستقرار البيئيين على الصعيدين الإقليمي والدولي، وان بيان أنواع المسؤولية الدولية بشأن ظاهرة التغير المناخي تنقسم المسؤولية الدولية تجاه التغير المناخي إلى ثلاث أنواع رئيسية:

أولاً: المسؤولية الدولية المباشرة

تتحمل الدولة هذه المسؤولية عندما تخرق التزاماتها الدولية بشكل مباشر، ويكون الضرر موجهاً ضد دولة أخرى أو رعاياها. ولا يُعتد بالأفراد كأطراف مباشرة في المسؤولية، باستثناء حالات نادرة، مثل حماية حقوق الإنسان بموجب الاتفاقيات الدولية. كما تشمل هذه المسؤولية المنظمات الدولية في حال مخالفتها لحقوق الدول الأخرى. وقد تكون تصرفات الدولة ضارة بالمناخ سواء كانت مشروعة كالتجارب النووية، أو غير مشروعة كحرق النفايات السامة أو استخدام الأسلحة المشعة، وتتحمل الدولة حينها مسؤولية التعويض والردع.

ثانياً: المسؤولية الدولية غير المباشرة: تظهر عندما ترتبط دولتان بعلاقة قانونية خاصة، كالحماية أو الانتداب أو الوصاية، وتتحمل الدولة المُشرفة المسؤولية عن أفعال الدولة الخاضعة لها. وينطبق ذلك أيضًا على الدول الفيدرالية عند ارتكاب دولة عضو فعلاً غير مشروع يؤثر على دولة أجنبية، حيث تُحمّل الدولة الاتحادية المسؤولية كونها المعترف بها دولياً.

ثالثاً: المسؤولية الدولية المدنية

تشير إلى إلزام المتسبب بتعويض المتضرر عن الأضرار البيئية. وتواجه هذه المسؤولية تحديات قانونية في تحديد الفاعل بدقة، خاصة في حالات التلوث العابر للحدود، مثل الأمطار الحمضية. كما أن الضرر البيئي قد لا يظهر فورًا، ما يصعب إثبات العلاقة السببية، وهو ما يتطلب موازنة بين حماية البيئة واستمرار التنمية[١١].

المطلب الثاني

الآثار القانونية للمسؤولية الدولية عن الأضرار المناخية

تلتزم الدول الأعضاء في الاتفاقيات الدولية بالحفاظ على المناخ من خلال تنفيذ ما عليها من التزامات، والتي تتمثل في تبادل المعلومات المتعلقة بالتلوث المناخي، ورفع تقارير دورية عن نجاح خططها البيئية، ومشاركة تجاربها مع دول أخرى، بالإضافة إلى إخطار المجتمع الدولي بالمشكلات الناجمة عن ظاهرة الاحتباس الحراري والتلوث البيئي. كما تقدم الدول المتقدمة الدعم المالي والتقني للدول النامية لمساعدتها في مواجهة التحديات المناخية.

تعترف قواعد القانون الدولي بحق كل دولة في المطالبة بإصلاح الأضرار التي تتسبب بها دول أخرى نتيجة لأنشطتها الضارة بالمناخ. وتتجلى المسؤولية الدولية في التزامات واضحة للدولة المخالفة، تبدأ بضرورة التوقف فورًا عن السلوك غير القانوني، وتقديم ضمانات تمنع تكرار هذا السلوك مستقبلاً.

هناك آثار مباشرة للمسؤولية الدولية تشمل:

الكف عن استمرار السلوك الضار: وهو التزام الدولة المتسببة في الضرر بوقف الفعل الذي يخالف القواعد الدولية، مثل إيقاف التلوث أو إزالة المصدر المسبب للضرر. يجب أن يكون هذا السلوك مستمرًا وقت صدور القرار، أو إذا كانت أضراره مستمرة، يجب منع تفاقمها بما يتجاوز مصلحة الدولة المتضررة لتشمل مصلحة المجتمع الدولي بأسره.

تقديم الضمانات بعدم التكرار: بالإضافة إلى التوقف، يلزم القانون الدولي الدولة المخالفة بتقديم تعهدات رسمية أو ضمانات للجهة المتضررة بعدم تكرار السلوك الضار، مما يهدف إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه من حيث احترام القانون.

أما الآثار غير المباشرة فتتضمن:

التدابير المضادة: قد تتخذ الدولة المتضررة إجراءات للرد على الأفعال المخالفة في إطار القانون الدولي.

التعويض: وهو مسؤولية مادية تهدف إلى إصلاح الضرر الواقع، سواء عبر تعويض نقدي أو إعادة الأمور إلى سابق عهدها. لكن من الصعب تطبيق التعويض العيني في أضرار البيئة، مثل إعادة نقاء الهواء أو المياه الملوثة، نظراً للطبيعة المعقدة والغير ملموسة لهذه الأضرار.

التعويض في القانون الدولي التقليدي يرتبط عادة بإصلاح الأضرار التي تلحق بالأشخاص أو الأموال، وليس بالضرورة بالبيئة بشكل مباشر، مما يطرح تحديات في تحقيق العدالة البيئية.

ختامًا، تتطور قواعد المسؤولية الدولية لتعكس التغيرات في النشاطات الدولية، وتتوسع لتشمل الالتزامات الفورية والمباشرة مع تركيز على حماية المصلحة العامة للمجتمع الدولي، مع ضمان حق الدول المتضررة في المطالبة بحماية بيئتها وتعويض أضرارها.

ثانيًا – الآثار غير المباشرة للمسؤولية الدولية

تتركز الآثار غير المباشرة للمسؤولية الدولية بشكل رئيسي على حق الدولة المتضررة في اتخاذ إجراءات معينة تساعدها على إصلاح الضرر الذي لحق بها أو تعويضه. وبما أن هذه الإجراءات ترتبط بحق الدولة المتضررة، فهي أيضًا تتمتع بالحرية في التمسك بهذا الحق أو التنازل عنه.

ونظرًا لأن إيقاف الفعل غير القانوني أو تعويض الضرر الناتج عنه قد لا يكون ممكنًا دائمًا بمجرد إلزام الدولة المسببة للضرر بوقف السلوك المخالف أو إعادة الأمور إلى وضعها السابق، ظهرت آثار غير مباشرة للمسؤولية الدولية، لا تعبّر عن فرض عقوبات بقدر ما تعبّر عن استخدام وسائل الضغط أو القسر، ومنها ما يعرف بـ"التدابير المضادة" أو ما يسمى بالمقابلة

بالمثل. كما تشمل هذه الآثار أيضًا حق الدولة المتضررة في المطالبة بالتعويض عن الضرر، وأحيانًا إمكانية اللجوء إلى مساءلة جنائية دولية ضد الدولة المتسببة في الضرر. وسنوضح هذه الجوانب فيما يلي:

أ. التدابير المضادة من قبل الدول[١٢]

يُجيز القانون الدولي للدول المتضررة اتخاذ تدابير مضادة سلمية تجاه الدول التي تنتهك التزاماتها الدولية، بما في ذلك الالتزامات البيئية، شريطة أن تكون هذه التدابير ضمن الإطار القانوني المتفق عليه دوليًا، ومتوافقة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يشترط التناسب بين الفعل الضار والتدبير المضاد، ويمنع اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة. ومع ذلك، قد تنقلب هذه التدابير إلى أفعال غير مشروعة إذا استُخدمت بشكل تعسفي أو خارج حدود القانون، ما يترتب عليه مسؤولية دولية على الدولة المُبادِرة بها.

ب. التدابير المضادة في إطار منظمة الأمم المتحدة

تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولية حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتمارس صلاحياتها عبر الجمعية العامة ومجلس الأمن. تملك الجمعية العامة صلاحية مناقشة القضايا المتعلقة بتهديد السلم الدولي، وتوصي باتخاذ تدابير مثل قطع العلاقات الدبلوماسية أو اتخاذ إجراءات سياسية أخرى. أما مجلس الأمن، فيملك بموجب الفصل السابع من الميثاق سلطة فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية، على ألا تشمل استخدام القوة المسلحة إلا في حال وجود تهديد واضح وخطير للسلم. وتشكل هذه التدابير أدوات قانونية لإلزام الدول باحترام التزاماتها، ومنها ما يتعلق بحماية البيئة.

يُلزم القانون الدولي الدول التي تتسبب بأضرار بيئية بتقديم تعويض مناسب للدول المتضررة، وتُعد محكمة العدل الدولية من الجهات القضائية الرئيسة في حسم مثل هذه النزاعات، من خلال تفسير القواعد القانونية ذات الصلة وتحديد المسؤولية الدولية[١٣] .

يُعتبر التعويض وسيلة لإصلاح الضرر بشكل عام، وإن لم يكن بالضرورة قادرًا على محو الضرر تمامًا. فكل دولة تلحق ضررًا بدولة أخرى تتحمل مسؤولية مدنية دولية، وعليها تعويض الأضرار التي أحدثتها.

نظرًا لغياب نصوص صريحة ودقيقة تُعرّف التعويض في إطار القانون الدولي، فقد ساهمت بعض الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، في تطوير هذا المفهوم من خلال اجتهادات قضائية بارزة. ومن أبرز هذه الأحكام ما صدر في قضية "مصهر تريل" عام ١٩٤١،

حيث أكدت المحكمة على عدم مشروعية استخدام إقليم دولة ما بطريقة تلحق ضررًا بالغًا بدولة أخرى، مشددة على مبدأ التعويض في حال ثبوت الضرر بشكل واضح.

كما أن المحاكم والمنظمات الدولية أسهمت بدورها في صياغة الإطار القانوني للتعويض، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والمنظمة الاستشارية البحرية الدولية، التي ساهمت في وضع مبادئ إرشادية متعلقة بالتعويض عن الأضرار البيئية[١٤].

وتجدر الإشارة إلى أن محكمة العدل الدولية أصدرت عدة أحكام مؤثرة في هذا السياق، من بينها حكمها في قضية "مصهر تريل" عام ١٩٣٨، فضلًا عن الحكم الصادر عام ١٩٧٣ في الدعوى المقدمة من أستراليا ونيوزيلندا ضد فرنسا، والمتعلقة بالتجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادئ، والتي رُفضت باعتبارها مخالفة لمبادئ القانون الدولي، وأثّرت بشكل واضح على تطور مفهوم التعويض وحماية البيئة في الساحة الدولية.

اذ تتعدد أشكال التعويض في إطار المسؤولية الدولية الناشئة عن الأضرار البيئية، وتُقسم بصورة عامة إلى نوعين أساسيين: تعويض غير مالي وتعويض مالي، ويمكن توضيح كل منهما على النحو الآتي:

أولًا: التعويض غير المالي

١. التعويض العيني

ويُقصد به إعادة الوضع البيئي إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر، سواءً عبر إصلاح الضرر أو وقف النشاط المسبب له. ويُعد هذا النوع من التعويض الأكثر انسجامًا مع قواعد المسؤولية الدولية، إذ أوصت لجنة القانون الدولي بوجوب اللجوء إليه كلما كان تطبيقه ممكنًا من الناحية العملية. ومع ذلك، فإن طبيعة الأضرار البيئية وتعقيداتها، لا سيما تلك الناتجة عن التلوث وتعدد مصادره، قد تجعل تنفيذ التعويض العيني أمرًا صعبًا في كثير من الحالات.

٢. التعويض الأدبي (الترضية)

وهو تعويض رمزي أو معنوي يُمنح في الحالات التي لا يمكن فيها إعادة الحال إلى ما كان عليه أو تقدير الخسارة ماديًا. ويأخذ هذا النوع من التعويض صورًا متعددة مثل الاعتذار الرسمي أو الإقرار بالخطأ أو اتخاذ تدابير تمنع تكرار الفعل الضار[١٥].

ب.التعويض المالي

يُعد التعويض المالي من الوسائل القانونية المهمة لمعالجة الأضرار، وخاصة في الحالات التي يتعذر فيها إعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل وقوع الضرر البيئي، أو عندما

يكون التعويض العيني غير ممكن أو غير كافٍ. ويُستخدم التعويض المالي كخيار بديل لضمان جبر الضرر بطريقة عادلة ومنصفة.

ويتم احتساب هذا النوع من التعويض من خلال طريقتين رئيسيتين:

١. **التقدير الموحد:** يعتمد هذا الأسلوب على حساب القيمة المالية للموارد البيئية المتضررة، سواءً وفقًا لاستخدامها الحالي أو المتوقع مستقبلاً، كما يمكن أن يشمل تعويض القيم البيئية التي لا تُقاس بالمعايير السوقية التقليدية.

٢. **التقدير الجزافي:** يتم وفق جداول قانونية تُحدد مبالغ ثابتة لبعض الأضرار البيئية، دون النظر إلى الفوارق الزمانية والمكانية بين الحالات. ولهذا السبب، تمنح المحاكم أو الجهات المختصة سلطة تقديرية لتعديل تلك القيم، بما يتناسب مع خصوصية كل حالة وظروفها[١٦].

تُعد محكمة العدل الدولية أحد الأعمدة الأساسية في النظام القانوني الدولي، إذ أسهمت بشكل فعّال في تطوير قواعد القانون البيئي، من خلال تفسير المبادئ العامة وتأكيد التزامات الدول تجاه حماية البيئة. ورغم أن القضايا البيئية لم تشكل نسبة كبيرة من أعمال المحكمة، إلا أن قراراتها كانت مؤثرة في ترسيخ مفاهيم قانونية حديثة ترتبط بالمسؤولية البيئية.

أحد أبرز إسهامات المحكمة يتمثل في تعزيز مبدأ "عدم التسبب بضرر بيئي يتجاوز الحدود الوطنية"، وهو من المبادئ المعترف بها في القانون الدولي البيئي. حيث شددت المحكمة في بعض القضايا على ضرورة أن تتحمل الدول مسؤولياتها في منع الأنشطة التي قد تؤدي إلى أضرار بيئية تمس دولًا أخرى. كما أكدت على أهمية اتخاذ الإجراءات الوقائية والتدابير الكفيلة بتقليل المخاطر البيئية العابرة للحدود، وأشارت إلى أن التعاون بين الدول يُعد شرطًا أساسيًا في مواجهة التحديات البيئية المعاصرة.

وبهذا، أسهمت المحكمة في ترسيخ مبادئ قانونية تمكّن من تحميل الدول المسؤولية عن الإضرار بالبيئة، حتى في الحالات التي لا توجد فيها اتفاقيات مباشرة بين الأطراف. ويُعد هذا تطورًا مهمًا يعكس تحولًا في نظرة القانون الدولي للبيئة، بوصفها مصلحة عامة تتطلب حماية جماعية تتجاوز الاعتبارات السيادية التقليدية.[١٧].

آليات الرقابة والمساءلة في اتفاقيات التغير المناخي (اتفاقية باريس وبروتوكول كيوتو)

١-تميزت الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة التغير المناخي بتبنيها آليات رقابية مرنة تهدف إلى متابعة التزامات الدول وتقويم أدائها في خفض الانبعاثات. ففي بروتوكول كيوتو، اعتمد المجتمع الدولي مجموعة من الإجراءات التي تفرض على الدول الصناعية تقديم تقارير مفصلة

عن انبعاثاتها من الغازات الدفيئة، إلى جانب تقييم دوري لهذه الانبعاثات، ما خلق نظامًا رقابيًا يعتمد على الشفافية والمساءلة من خلال تقارير وطنية موحدة وآليات تحقق مستقلة[١٨].

٢-أما اتفاقية باريس فقد جاءت بتصور جديد يركز على التزامات طوعية تضعها كل دولة بنفسها، ضمن ما يعرف بـ"المساهمات المحددة وطنيًا". ورغم أن الاتفاقية لا تفرض عقوبات مباشرة على الدول غير الملتزمة، لكنها أوجدت ما يعرف بـ"آلية التقييم الدوري العالمي" الذي يتم كل خمس سنوات لمراجعة التقدم المحرز بشكل جماعي، مما يولد ضغطًا سياسيًا ومعنويًا يدفع الدول إلى احترام التزاماتها[١٩].

وتقوم هذه الاتفاقيات على مبدأ الشفافية والتعاون، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين الحاجة إلى مساءلة الدول على التزاماتها البيئية، والاعتراف بالفروق التنموية بين الدول المتقدمة والنامية. وبذلك، فإن الرقابة في هذه الاتفاقيات لا تعتمد على الجزاء بقدر ما تعتمد على الحوافز والتعاون وتبادل المعرفة.

الخاتمة:

بعد التعمق في دراسة "التبعات الناجمة عن التغيير المناخي وأثرها على قواعد المسؤولية الدولية: دراسة تطبيقية في العراق"، يتضح أن التغير المناخي لم يعد مجرد قضية بيئية، بل أصبح تحديًا يمس سيادة الدول واستقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد أظهرت التجربة العراقية أن هشاشة البنية المؤسسية، وضعف التخطيط البيئي، وتداخل العوامل الإقليمية، كلها عناصر فاقمت من تأثيرات هذا التغير، خصوصًا في ما يتعلق بشح المياه، وتدهور الأراضي الزراعية، وزيادة معدلات النزوح الداخلي. ويُبرز البحث أهمية تفعيل آليات المسؤولية الدولية، لا سيما في ظل استمرار بعض الدول في الإضرار بالبيئة العابرة للحدود دون محاسبة فعلية.

النتائج:

١. يفتقر النظام القانوني الدولي إلى أدوات تنفيذية ملزمة تجبر الدول المسببة للتلوث أو التغير المناخي على تعويض الدول المتضررة.

٢. العراق يعد من أكثر الدول تضررًا من التغير المناخي رغم أنه من أقل الدول المساهمة فيه، ما يبرز عدم العدالة المناخية في النظام الدولي.

٣. القوانين العراقية المتعلقة بالبيئة لا تواكب المتغيرات المناخية ولا تتضمن آليات محاسبة فعالة أو تشريعات تواكب المعايير الدولية.

٤. النزاعات السياسية الإقليمية، خصوصًا المتعلقة بإدارة المياه، فاقمت من تأثيرات التغير المناخي على العراق.

٥. ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية العراقية المعنية بالبيئة أسهم في تفاقم الأزمة.

التوصيات:

١. ضرورة إدراج مفهوم "العدالة المناخية" ضمن الاتفاقيات الدولية الملزمة، لضمان حماية الدول الضعيفة من تبعات أعمال الدول الصناعية الكبرى.

٢. إصلاح التشريعات البيئية العراقية بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية، وتفعيل العقوبات على المتسببين بالإضرار البيئي.

٣. اعتماد دبلوماسية بيئية فاعلة مع الدول المجاورة لضمان حقوق العراق المائية ومواجهة السياسات الأحادية في إدارة الأنهار.

٤. تشكيل هيئة وطنية مستقلة مختصة بمواجهة التغير المناخي، تتولى وضع سياسات استراتيجية بعيدة المدى.

٥. تشجيع الاستثمار في الطاقة النظيفة والمشاريع البيئية، وتوفير دعم مجتمعي وفني لتقليل آثار التغير المناخي.

الهوامش

[١] الجبوري، حسين كاظم. (٢٠١٦). القضايا البيئية والتنمية المستدامة في العراق. بغداد: دار السلام للنشر، ص ٤٥.

[٢] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير التوقعات البيئية العالمية السادس – GEO6، مترجم للعربية،٢٠١٩، ص١٢.

[٣] محمد، سامي، "التغير المناخي وتأثيره على التنمية المستدامة في الوطن العربي"، مجلة البحوث البيئية والطاقات المتجددة، العدد ٩، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص١٠..

[٤] ياسين اشور جوهر، هيمن نصر الدين محمد امين، التغيير المناخي واثرة في تحقيق التنمية المستدامة في العراق (منطقة كرميان انموذجاً)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد٧٥، ٢٠٢٣، ص ص٣٨٦.

[٥] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، تقرير التقييم الخامس، ٢٠١٤.

[٦] هاشم عبود الموسوي، تغير المناخ وآثاره البيئية والاقتصادية، دار دجلة، عمّان، ٢٠١٧، ص ٤٥.

[٧] حيدر عبد الزهرة، تغير المناخ وآثاره البيئية على العراق، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد (١٠٤)، ٢٠٢١، ص ٨٨.

[٨] وزارة البيئة العراقية، تقرير التغير المناخي الوطني، بغداد، ٢٠٢١.

[٩] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، دراسة التحديات المناخية في العراق وآفاق الاستجابة، ٢٠٢٢.

[١٠] حسن عماد صاحب المطر، علي جبار كريدي القاضي، مفهوم المسؤولية الدولية الناشئة عن ظاهرة تغير المناخ أنواعها واثارها القانونية، مجلة دراسات البصرة، السنة التاسعة عشر، العدد٥٦ ، ٢٠٢٤، ص ١٩٤–١٩٧.

[١١] مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد (٢٦)، السنة (٢٠١٩)، تحت عنوان: "المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي وآثارها القانونية"، سعاد عبد الله جابر.

[١٢] عبد العزيز عبد الله.، الجنابي (٢٠١٨). القانون الدولي العام. بغداد: دار وائل للنشر والتوزيع، ص ٣١٤.

[١٣] شاو، مالكوم ن. (٢٠١٧). القانون الدولي العام (ترجمة: طلعت الغنيمي، الطبعة الثامنة). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ص٨٦٩.

[١٤] عادل عبد الزهرة ، المسؤولية الدولية عن الاضرار البيئية عبر الحدود، المجلة العراقية للعلوم القانونية، المجلد العاشر، ٢٠١٦، ص٨٧_١٠٤.

[١٥] حسين عبد الأمير الفريجي، التعويض عن الاضرار البيئية في القانون الدولي، مجلة كلية القانون، جامعة كربلاء مجلد ٨، ٢٠١٩، ص١٥١_١٧٣.

[١٦] عادل عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

[١٧] زينب عبد الرضا عبد الكريم، "المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي في ضوء أحكام محكمة العدل الدولية"، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد ٤، ٢٠٢٠.

[١٨] سارة عبد الله نعمة، "دور بروتوكول كيوتو في الحد من التغير المناخي وتقييم آلياته الرقابية"، مجلة واسط للعلوم القانونية والسياسية، جامعة واسط، العدد ٢٠، ٢٠١٩.

[١٩] أحمد حسن جبار، "الآليات القانونية لمتابعة التزامات الدول في اتفاقية باريس للمناخ"، مجلة القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العدد ٣٦، ٢٠٢١.

المصادر:

أولاً: الكتب

١. سعيد، أحمد، الاحتباس الحراري وتغير المناخ: المفهوم والتحديات، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٦.
٢. الخطيب، يوسف، السياسات البيئية والتغير المناخي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
٣. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، تقرير التقييم الخامس، ٢٠١٤.
٤. وزارة البيئة العراقية، تقرير التغير المناخي الوطني، بغداد، ٢٠٢١.
٥. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير التوقعات البيئية العالمية السادس – GEO6، ٢٠١٩، مترجم للعربية.
٦. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، دراسة التحديات المناخية في العراق وآفاق الاستجابة، ٢٠٢٢.
٧. الموسوي، هاشم عبود، تغير المناخ وآثاره البيئية والاقتصادية، دار دجلة، عمّان، ٢٠١٧.

ثانياً: المقالات في المجلات العلمية

٨. محمد، سامي، "التغير المناخي وتأثيره على التنمية المستدامة في الوطن العربي"، مجلة البحوث البيئية والطاقات المتجددة، العدد (٩)، جامعة بغداد، ٢٠١٨.
٩. ياسين، أشور جوهر، وهيمن، نصر الدين محمد أمين، "التغيير المناخي وأثره في تحقيق التنمية المستدامة في العراق (منطقة كرميان أنموذجاً)"، مجلة قضايا سياسية، العدد (٧٥)، جامعة النهرين، ٢٠٢٣.
١٠. عبد الزهرة، حيدر، "تغير المناخ وآثاره البيئية على العراق"، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (١٠٤)، جامعة بابل، ٢٠٢١.
١١. صاحب المطر، حسن عماد، والقاضي، علي جبار كريدي، "مفهوم المسؤولية الدولية الناشئة عن ظاهرة تغير المناخ: أنواعها وآثارها القانونية"، مجلة دراسات البصرة، السنة (١٩)، العدد (٥٦)، ٢٠٢٤.
١٢. جابر، سعاد عبد الله، "المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي وآثارها القانونية"، مجلة العلوم القانونية، العدد (٢٦)، السنة (٢٠١٩)، جامعة بغداد.
١٣. عبد الزهرة، عادل، "المسؤولية الدولية عن الأضرار البيئية عبر الحدود"، المجلة العراقية للعلوم القانونية، المجلد (١٠)، ٢٠١٦.

١٤. الفريجي، حسين عبد الأمير، "التعويض عن الأضرار البيئية في القانون الدولي"، مجلة كلية القانون، مجلد (٨)، جامعة كربلاء، ٢٠١٩.
١٦. عبد الكريم، زينب عبد الرضا، "المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي في ضوء أحكام محكمة العدل الدولية"، مجلة العلوم القانونية، العدد (٤)، ٢٠٢٠، جامعة بغداد.
١٧. نعمة، سارة عبد الله، "دور بروتوكول كيوتو في الحد من التغير المناخي وتقييم آلياته الرقابية"، مجلة واسط للعلوم القانونية والسياسية، العدد (٢٠)، ٢٠١٩، جامعة واسط.
١٨. جبار، أحمد حسن، "الآليات القانونية لمتابعة التزامات الدول في اتفاقية باريس للمناخ"، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد (٣٦)، ٢٠٢١، جامعة ديالى.
١٩. الجبوري، حسين كاظم. (٢٠١٦). القضايا البيئية والتنمية المستدامة في العراق. بغداد: دار السلام للنشر.
٢٠. الجنابي، عبد العزيز عبد الله. (٢٠١٨). القانون الدولي العام. بغداد: دار وائل للنشر والتوزيع.

Sources:

First: Books

1.Saeed, Ahmed, Global Warming and Climate Change: Concept and Challenges, Dar Al Fikr Al Arabi, Cairo, 2016.
2.Al Khatib, Youssef, Environmental Policies and Climate Change, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2012.
3.Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), Fifth Assessment Report, 2014.
4.Iraqi Ministry of Environment, National Climate Change Report, Baghdad, 2021.
5.United Nations Environment Programme, Sixth Global Environmental Outlook Report – GEO6, 2019, translated into Arabic.
6.United Nations Development Programme (UNDP), Study of Climate Challenges in Iraq and Prospects for Response, 2022.
7.Al-Moussawi, Hashem Abboud, Climate Change and its Environmental and Economic Impacts, Dar Dijlah, Amman, 2017.

Second: Articles in Scientific Journals

8.Muhammad, Sami, "Climate Change and Its Impact on Sustainable Development in the Arab World," Journal of Environmental Research and Renewable Energy, Issue (9), University of Baghdad, 2018.
9.Yassin, Ashur Jawhar, and Hayman, Nasr al-Din Muhammad Amin, "Climate Change and Its Impact on Achieving Sustainable Development in Iraq (the Karmian Region as a Model)," Political Issues Journal, Issue (75), Al-Nahrain University, 2023.
10.Abdul Zahra, Haider, "Climate Change and Its Environmental Impacts on Iraq," Journal of the College of Basic Education, Issue (104), University of Babylon, 2021.

11.Saheb al-Matar, Hassan Imad, and al-Qadi, Ali Jabbar Kreidi, "The Concept of International Responsibility Arising from the Phenomenon of Climate Change" Climate: Its Types and Legal Implications, Basra Studies Journal, Year (19), Issue (56), 2024.
12.Jaber, Suad Abdullah, "International Liability for Environmental Pollution and Its Legal Implications," Journal of Legal Sciences, Issue (26), Year (2019), University of Baghdad.
13.Abdul Zahra, Adel, "International Liability for Transboundary Environmental Damage," Iraqi Journal of Legal Sciences, Volume (10), 2016.
14.Al-Furaiji, Hussein Abdul Amir, "Compensation for Environmental Damage in International Law," Journal of the College of Law, Volume (8), University of Karbala, 2019.
15.Abdul Karim, Zainab Abdul Redha, "International Liability for Environmental Pollution in Light of the Rulings of the International Court of Justice," Journal of Legal Sciences, Issue (4), 2020, University of Baghdad.
16.Nima, Sarah Abdullah, "The Role of the Kyoto Protocol in Mitigating Climate Change and Evaluating Its Control Mechanisms," Wasit Journal of Legal and Political Sciences, Issue (20), 2019, University of Wasit.
17.Jabbar, Ahmed Hassan, "Legal Mechanisms for Monitoring States' Commitments to the Paris Climate Agreement," Journal of Law and Political Science, Issue (36), 2021, University of Diyala.
18.Al-Jubouri, Hussein Kazim. (2016). Environmental Issues and Sustainable Development in Iraq. Baghdad: Dar Al-Salam Publishing.
19.Al-Janabi, Abdul Aziz Abdullah. (2018). Public International Law. Baghdad: Wael Publishing and Distribution House.